

اقتصاد

«الشحن» في «الأرباع التجاري»

نحار يشكون ارتفاع أجور الشحن ١٠٠ ضعف.. واتحاد الشركات: مساع لاستصدار بوليصة شحن للحماية من التهريب

صالح حميدي

اشتكى عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق كلف النقل الباهظة التي وصلت إلى ١٠٠ ضعف، ما أثر على الأعمال والإنتاج والقدرة على البيع والشراء والانتشار. إلا أنه أشار إلى تسارع الإنفراج في الأوضاع وتحسن الظروف بوتيرة أسرع من تسارع المشاكل التي مرت على البلد، وذلك بوعود حكومية.

جاء ذلك خلال ندوة الأرباع التجاري أمس في غرفة تجارة دمشق حول الشحن بين المحافظات، برئاسة الحلاق ومشاركة مدير نقل البضائع بدمشق وريفها عماد محروس وأمين سر اتحاد شركات الشحن الدولي في سورية هاشم قسومة ومدير اتحاد الشحن نجوى الشعار وحضور عدد من الفعاليات التجارية الصناعية والأكاديمية.

وأشار الحلاق إلى المعاناة في نقص اليد العاملة والكفاءات في قطاع الشحن والنقل الدولي والداخلي وأن علاج هذه المشكلة بات أمراً ملحا لجميع الفعاليات التي باتت تشكو منه كثيرا وعلى مختلف المنابر.

بدوره مدير نقل البضائع بدمشق وريفها عماد محروس أشار إلى تراجع قطاع النقل وشحن البضائع بنسبة ٩٠ بالمائة نتيجة تضرر أسطول النقل وتقص السائقين ويات نقل البضائع يستغرق ضعف المسافة على طرقات وعرة وصعبة، وأقر بالعبء الكبير لتعرفة النقل على التاجر وعلى المنتجات بسبب غلاء الحروفقات وارتفاع الرسوم وكلف الإصلاح وارتفاع أسعار قطع السيارات ومصاريفها يضاف إليها مشكلة الجمارك وكثافة الدوريات على الطرقات والتي رفعت من هذه الكلف على نقل البضائع.

بدوره أشار أمين سر اتحاد شركات الشحن هاشم قسومة إلى سعي الاتحاد إلى إصدار بوليصة شحن لحماية الشركات ومكاتب الشحن من مشاكل التهريب وخاصة المخدرات والسلاح والمواد الخطرة الأخرى وتحصيل الرسوم في حال وقوع المشكلة على صاحب البضاعة وليس على مكاتب الشركات التي عبر هذه البوليصة.

وكتف عن مساع لفتح الشحن وتسهيل نقل البضائع برا بين سورية وكل من العراق والاردين ولبنان لتسهيل مرور الشحن بين هذه الدول.

من جانبها بينت مديرة اتحاد شركات الشحن نجوى الشعار أن أبرز المشاكل والشكاوى الواردة إلى الاتحاد تتركز على أجور الشحن المرتفعة وهي الشكاوى الأساسية لمكاتب وشركات الشحن ويتسبب بذلك أسعار الوقود والعقبات على الطرقات وتقع مسؤولية حل هذه الإشكاليات على عاتق الجهات المعنية وليس على الاتحاد.

مثل الجلال عضو غرفة تجارة دمشق دعا في مداخلته إلى معالجة الانتسابات المتعددة لشركات ومكاتب الشحن وهي باتت تفرض عليه الانتساب إلى جمعية الشحن وغرف التجارة واتحاد المصدرين واتحاد شركات الشحن وهي عبء كبير على هذه الشركات عبر دفع رسوم انتساب سنوية لخمسة أضعاف وجعبيات ومنظمات مختلفة داعيا إلى توحيد جهة الإشراف والرسوم.

وأشار إلى مشكلة بوليصة الشحن التي سوف تفرض عبر اتحاد شركات الشحن وهي يمكن أن تكلف شركة أو مكتب نحو ٤٠٠ ألف ليرة يوميا لقيمة هذه البوالص حيث يصل حجم عمل هذه الشركات إلى ٤٠٠ بوليصة وسلبا يوميا.

وأشار محمد الحلاق إلى أن رئيس الحكومة معترض من موضوع الرسوم المرتفعة للطرود البريدية ومن غراماتها التي تتجاوز الخمسة ملايين ليرة وهي تؤثر مكاتب وشركات الشحن حيث وعد رئيس الحكومة بحسب الحلاق بحل هذه المشكلة.

مديرة اتحاد الشحن الدولي أوضحت بدورها أن الاتحاد يتابع مشكلة الطرود البريدية منذ ستة ونصف السنة حيث هناك ٥٠ شركة و١٠ مكاتب شحن تشكو.

وتساءل التاجر مراد علاف عن سبب عدم التعويض من بعض شركات ومكاتب الشحن عن البضائع المسروقة أو المفقودة وفي حال وصلت البضائع ناقصة إلى البلد المستهدف رغم كل إجراءات توثيق الحمولة للضاعة.

جلسة حل المشاكل بين الحكومة وتجار دمشق

خميس: قائمة بالمواد المهربة لدراسة إمكانية السماح باستيرادها



هناك قائمة

خروج المناطق من الخدمة، الأمر الذي

تعهده رئيس الحكومة بحله فوراً. كما طلب التجار النظر في رفع الغرامات وحتى العقوبات التوعيبية لأنه يؤدي إلى استفحال الفساد، مؤكداً أن الرسوم الإضافية للرسوم الجمركية على المواد الأولية التي رسومها ١ بالمائة تدفع في الواقع بحدود ٧ بالمائة والذي رسمه ٥ بالمائة يدفع ١٣ بالمائة تحت ذرائع وحجج غير مسوغة من المعنيين، كما أكدوا عدم الاحتكار.

وتطرق التجار مجدداً إلى موضوع نسبة ١٥ بالمائة التي تسلم لمؤسسات القطاع العام من المواد المستوردة، ومشكلاتها، وتصرفات الضابطة العادلة من جمارك وتأمين ومالية وانعكاسها السلبي على العمل الاقتصادي، والتناقض في القرارات بين وزارة المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشددين على ضرورة معالجة الصورة الإعلامية التي تربط التاجر بالجمع، فرد رئيس الحكومة بأنه سيتم التنسيق مع وزير الإعلام لإضاءة على صورة التجار في الإعلام، وعلى دورهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وبخصوص نسبة ١٥ بالمائة

وانعكاساتها على المستورد والمواطن طلب خميس من المعنيين إعداد دراسة وعرضها على مجلس الوزراء خلال أيام لاتخاذ الإجراءات بحقها، ودراسة موضوع الفرق بين ضريبة الصناعي وضريبة المستورد وعرضها على اللجنة الاقتصادية، كما طالب بوضع قائمة بالمواد المهربة لدراسة إمكانية السماح باستيرادها، وقائمة أخرى بالمواد التي رسومها الجمركية مرتفعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

كما أشار التجار إلى أهمية التوجه إلى الأسواق الإفريقية واعتماد نسخة مخفضة للبيانات الجمركية مع دول المغرب العربي، مع الاستمرار بدعم السوق السورية باتجاه العراق وفتح الخط من خلال غرفة تجارة مشتركة بين البلدين لإعطاء الثقة للتجار، ولا سيما أن هناك بضائع تخرج من سورية لكنها لا تصل إلى العراق أو يصل جزء منها، ما دفع رئيس الحكومة للقول: «قمنا بمناقشة الموضوع مع السفير العراقي وخلال عشرة أيام سيتم تنشيط الملاحق الدبلوماسية بين البلدين إضافة إلى ضرورة اعتماد الأسعار الأوروبية كأسعار استرشادية

مطالب التجار: فتح الاستيراد والنظر

بالعقوبات والغرامات التوعيبية

والضرائب وتحسين صورتهم في الإعلام

الحكومة: شهادات إيداع بالليرة والدولار منتصف أيار القادم ورفع قيود التصريف والتحويل

الوطن

ناقش اجتماع عمل خاص أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس واقع السياسة النقدية وأسعار الصرف في المرحلة الراهنة وانعكاساته على حركة الإنتاج وحركة الاستيراد والتصدير خاصة للمواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطنين.

وتقرر بحسب بيان صحفي للمجلس «تلقت «الوطن» نسخة منه» إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية ولاحقا بالدولار خلال النصف الثاني من شهر أيار القادم وبأسعار فائضة مشجعة، وذلك في خطوة نوعية لجذب الإيداعات، ورفع سقف التصريف ليكون مفتوحا في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن

بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة. وفيما يتعلق بالحوالات المالية تم التأكيد على الاستمرار برفع جميع القيود عن الحوالات، بما يمكن أي متعامل مع المصارف وشركات الصرافة تصريف أي مبلغ يريد نقدا بالليرة أو الدولار بدون قيود أو شروط، ودون وضع في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة.

وفيما يتعلق بالحوالات المالية تم التأكيد على الاستمرار برفع جميع القيود عن الحوالات، بما يمكن أي متعامل مع المصارف وشركات الصرافة تصريف أي مبلغ يريد نقدا بالليرة أو الدولار بدون قيود أو شروط، ودون وضع في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة.

وتقرر بحسب بيان صحفي للمجلس «تلقت «الوطن» نسخة منه» إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية ولاحقا بالدولار خلال النصف الثاني من شهر أيار القادم وبأسعار فائضة مشجعة، وذلك في خطوة نوعية لجذب الإيداعات، ورفع سقف التصريف ليكون مفتوحا في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة.

وفيما يتعلق بالحوالات المالية تم التأكيد على الاستمرار برفع جميع القيود عن الحوالات، بما يمكن أي متعامل مع المصارف وشركات الصرافة تصريف أي مبلغ يريد نقدا بالليرة أو الدولار بدون قيود أو شروط، ودون وضع في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة.

وتقرر بحسب بيان صحفي للمجلس «تلقت «الوطن» نسخة منه» إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية ولاحقا بالدولار خلال النصف الثاني من شهر أيار القادم وبأسعار فائضة مشجعة، وذلك في خطوة نوعية لجذب الإيداعات، ورفع سقف التصريف ليكون مفتوحا في مختلف المصارف السورية التي لن تتوقف عن التصريف والتعامل المرن بأسباب بكافة أنواعها في المصارف العاملة.

وصفة «مداد» لتحسين سبل العيش في سورية؛

زيادة الرواتب والأجور.. تقييد الاستيراد وتحرير السوق وكسر الاحتكار.. سياسة مالية ونقدية توسعية

مروية عرض الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرته على مواجهة استحقاقات الطلب الكلي هذا من جهة، وعدم توافر الظروف التي تساعد في عملية الضرب بفعالة على أيدي المتلاعبين بالموارد والمقدرات من جهة أخرى.

خيارات تحسين المعيشة في الأجل الطويل

استعرض التقرير مجموعة خيارات وبدائل على المدى الطويل، وهي البدائل التي تركز على جوانب إدارة وتنشيط العرض، وبواسطة تحفيز الإنتاج الوطني وتحديداً الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية، ذلك استناداً إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات منها إعادة النظر بإستراتيجيات التنمية وتهيأتها، لتحديد الجهة ما يتعلق بأولوية قطاعات الأمن الاقتصادي التي لا تتناقل من ثلاثة محاور أساسية (محور قطاع الزراعة والأمن الغذائي- محور قطاع الصناعة والصناعات الزراعية ذات الطابع أو المحتوى الإستراتيجي- محور التكنيك والثقافة والتكنولوجيا).

ومن الخيارات أيضاً إعادة النظر في جغرافيا التنمية الوطني وتنشيط العرض، وبواسطة تحفيز الإنتاج الوطني وتحديداً الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية، ذلك استناداً إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات منها إعادة النظر بإستراتيجيات التنمية وتهيأتها، لتحديد الجهة ما يتعلق بأولوية قطاعات الأمن الاقتصادي التي لا تتناقل من ثلاثة محاور أساسية (محور قطاع الزراعة والأمن الغذائي- محور قطاع الصناعة والصناعات الزراعية ذات الطابع أو المحتوى الإستراتيجي- محور التكنيك والثقافة والتكنولوجيا).

ومن الخيارات أيضاً خلق بيئة اقتصادية محكومة تساعد في تعزيز أسس ومتطلبات الشفافية المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتحسين أداء السوق، وإعداد سياسة سكانية متوازنة، إذ إن تحسين مستوى المعيشة يرتبط على المستوى العملي إلى حد كبير بإمكانية تنفيذ عناصر سياسة سكانية متوازنة، تأخذ بالحسبان إمكانيات المواءمة بين احتياجات ومتطلبات النمو السكاني والقدرة على تأمين الموارد والإمكانات بصورة مستدامة ومتوازنة.

وتفكيك شبكاته والقضاء على تحالفاته، وتنفيذ ملاحقة مدنية وجنائية للفاستين الذين استباحوا المال العام وجيروا المواقع والمناصب العامة في سورية لأغراض خاصة، والاستيلاء على أملاكهم وثروتاتهم وإعادة ضحها في شرايين الاقتصاد لتحويل المشاريع والبنى، تحديداً المشاريع ذات الصلة بجرحى الحرب والمعوقين وبناء الشهداء.

إضافة إلى تحرير السوق وكسر حالة الاحتكار، إذ إن مسألة كسر الحالة الاحتكارية، وتفكيك البنية الاحتكارية في سورية، باتت من الناحية العملية، مسألة جهرية لعملية التنمية التي لا يمكن أن تتم بصورة تملك شروط الاستدامة والاستقرار، وتؤسس لتراكم يمكن أن يعزز ثقافة البنية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة إلا بواسطة ترسيخ أسس وشروط العدالة، ومبدأ تكافؤ الفرص، وغير ذلك من الشروط التي لا يمكن تجاوزها، أو التفريط فوقها في عملية رسم المسار الموضوعي، والتخطيط الإستراتيجي، لعملية تحسين مستوى المعيشة، وضمان سبل العيش الكريم للمجتمع السوري إذ إن الاحتكار بكل ما ينطوي عليه من انعكاسات وتداعيات يشكل تهديداً حقيقياً لفرص التنمية العادلة.

ومن البدائل أيضاً ضبط الأسعار والحيولة دون ارتفاع معدلات التضخم، إذ إن عملية ضبط الأسعار، والحيولة دون ارتفاع معدلات التضخم، تعد عملية أساسية ومهمة للحفاظ على القوة الشرائية للنقد، ومن ثم الحفاظ على القوة الشرائية للدخل والمرتبات، الأمر الذي يمكن أن يساعد في الحفاظ على مستوى المعيشة، وخلق الشروط الموضوعية لتحسينه، أو على الأقل يساعد جعل أي زيادة في مستوى الرواتب والأجور، زيادة حقيقية.

إضافة إلى زيادة الرواتب والأجور، إذ يمكن أن يشكل مدخل زيادة الرواتب والأجور في سورية مقارنة عملية تحسين مستوى المعيشة، يستفيد منها المجتمع بكل شرائحه ومكوناته، سواء أكان عمالاً في الدولة، أم لا يعمل بها، ذلك جراء الإسهام الكبير الذي يمكن أن يولده التأثير المضاعف لزيادة كتلة الرواتب والأجور في حجم الطلب الكلي، الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على إمكانيات تحسين مستوى نوعية الحياة وسبل العيش، إلا أن ذلك يتطلب في الواقع توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، كي تكون الزيادة حقيقية وفعالة، ومن ثم ذات مردود واضح، وضبط ما يتعلق بتحسين فرص العيش ومستوى المعيشة، ومنها وجود مرونة كافية في عرض الجهاز الإنتاجي المحلي تلبى تطورات الطلب المحتملة، وضبط الأسعار والحيولة دون ارتفاع معدل التضخم، وقدرة الدولة على ضبط السوق، تحديداً للجهة ما يتعلق بإمكانية قمع التهريب، أو الحد منه، الذي من المحتمل، بل من المؤكد أنه سيسبب جراء ضعف



للمصارف العاملة في سورية، بعد إجراء دراسات علمية دقيقة لبنية الدوائج، وحجم التوظيفات المالية القطاع المصرفي، وإعادة النظر بواقع النظام الضريبي (إصلاح وتطوياً) بالسرعة القصوى، وبناءه على أسس حديثة، متطورة ومعاصرة، يمكن أن تساعد في إعادة توزيع الدخل والنزرة، وتحصيل عرماً وأرباحها، على قواعد تساعد في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وترسخ العدالة بين شرائح والصناعات الزراعية (التي تعتمد في مدخلاتها مختلف عناصر العملية الإنتاجية، ومن ثم مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وأقاليم الدولة السورية التنموية من دون تمييز.

وأضاف التقرير مجموعة من البدائل لتحسين سبل العيش، منها التركيز بصورة مكثفة على عملية تطوير القطاع الزراعي وتنشيطه، تحديداً سلع الإنتاج الزراعي ذات الطابع الإستراتيجي التي تتعلق بتوفير شروط الأمن الغذائي ومتطلباته كالفحم والزيوت والبطاطا والحبوب، إضافة إلى تحفيز الصناعات الزراعية (التي تعتمد في مدخلاتها على مخرجات القطاع الزراعي)، مع إيلاء أهمية وتركيز كبيرين لقطاع الثقافة والتكنولوجيا. إضافة إلى تقييد الاستيراد بما يساعد في حماية الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي (الذي يعاني تحديات كبيرة) وبمساعدة في تأمين متطلبات تطويره ومواصلة نموه بصورة مستقرة على أسس متينة ومستدامة، ومصاردة الدولة للثروات والأموال التي تشكلت بصورة مشبوهة، تحديداً تلك التي تشكلت بسبب تجاوز شروط العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، واستغلت النفوذ والواقع، وجيرت المعطيات والتغيرات، لأغراض ومنافع شخصية وخاصة، على حساب النفع العام والمصلحة العامة، وإعادة ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد، عن طريق تحويل المشاريع الحرفية والصناعية والزراعية الصغيرة والمتوسطة والمنتهية الصغر.

ومن البدائل أيضاً تنفيذ حملة منمنجة ومكثفة، وبصورة مستمرة ومتواصلة، لضرب بنى الفساد، وفي إطار الإجراءات والسياسات المطلوبة، لتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية، كرافعة لتحسين سبل العيش، يمكن القيام بتخفيض أسعار الفائدة الدائنة المدينة، بغية تحفيز الاستثمار، وتشجيع الطلب، وتخفيض أسعار الخصم للسدادات والتكبيالات والأوراق التجارية، وفتح باب الإقراض والتمويل المصرفي، لنزوي الدخل المحدود، وللراغبين في الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، بضمانات حقيقية وبموجب عمليات مصرفية جديدة، محكومة ومطابقة للمعايير الدولية.

إضافة إلى إعادة النظر بالسقوف الاحتياطية

والتأهيل وتقديم التمويل اللازم، والدعم اللوجستي الضروري لها، وتنشيط وتحفيز المدارس المهنية والحرفية والصناعية، وهذا يتطلب إعادة النظر بهيكل العملية التربوية والتعليمية، لجهة التركيز على تطوير وتنشيط التخصصات العلمية والمدارس المهنية والحرفية، ذات الصلة المباشرة بسوق العمل، وتوجيه الطلبة نحوها، كمدخل لإعداد الكوادر البشرية والمهنية التي باتت السوق تعاني ندرة نسبية فيها، ما يساعد في تشكيل رافعة للخروج من المأزق الاقتصادي.

إضافة إلى البدء بتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية (عن طريق تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية) بصورة تدريجية، وفق خطة غير متسرة، مبنية على أسس مدروسة بعناية فائقة، كي لا تنعكس مفاعيلها بصورة سلبية على شروط ومتطلبات التوازن الاقتصادي العام، ومن ثم على شروط ومتطلبات التوازن في مختلف الموازين الاقتصادية المالية والسلمية.

وذلك التقرير إن معدل نمو النقد المتداول، كان قد شهد تراجعاً ملحوظاً طوال سنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) بنسبة تجاوزت حدود الـ (١٢ بالمائة) فقط، في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراجع بصورة دراماتيكية، حيث تراجع عن (٦٠٠٢) مليار دولار قبل الحرب إلى (٢٦٤) مليار عام (٢٠١٦) أي أنه تراجع بمعدل سالب مقداره (٧٥,٦١) ما يعني اتساع الفجوة بين العرض النقدي والعرض المتاح من السلع والخدمات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار، إلى حدود قياسية كبيرة، انعكست مفاعيلها بصورة سلبية

الوطن

أصدر مركز دمشق للأبحاث والدراسات أمس العدد الثاني من سلسلة قضايا تنموية، تحت عنوان «سبل تحسين المعيشة في سورية بواسطة مقاربة من منظور مختلف»، أعده الباحث الاقتصادي الدكتور مدين علي، وهو عضو المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء.

وتضمن التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تطبيق مجموعة من البدائل والإستراتيجيات، موزعاً على خمسة محاور أساسية شملت مفهوم تحسين سبل المعيشة، والمحددات العملية لإستراتيجية تحسين سبل العيش، ومضامينها، إضافة إلى تحسين سبل العيش في سورية، والشروط الموضوعية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة.

وذكر التقرير أن عملية تحسين سبل المعيشة، بأكملها بنوعية حياة الناس، واقعاً، تخضع لتأثير مجموعة كبير من المحددات والعوامل، كما تواجه تحديات نوعية؛ كالانخفاض الشديد في معدل النمو الاقتصادي وضعف الإداء وانخفاض مستوى الإنتاجية والاختلال الفاضح والكبير في توزيع الدخل الوطني، وغياب العدالة الاجتماعية والعجز المالي الكبير وارتفاع نسب المديونية الداخلية والخارجية جراء التراجع الكبير في قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية والإيرادات الطبيعية، والتخلف التاريخي في منظومة علاقات الإنتاج التقنية من تخطيط وتنظيم وإشراف وتقييم وتقوم ومراقبة، وضعف المتطلبات التقني والتكنولوجي للاقتصاد السوري، والعقوبات الاقتصادية الدولية التي كان لها دور كبير في استنزاف الكثير من مقدرات الدولة ومواردها في صفقات السوق السوداء والأسواق غير النظامية، واستفحال ظاهرة الفساد، واستنزاف الموارد والإمكانات الاقتصادية السورية جراء استمرار الحرب، والمشكلات الناتجة عن عمليات التهجير والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية؛ وبقاء معظم أرباب النظم والغايز خارج نطاق سيطرة الدولة السورية؛ وهجرة الكفاءات والأدمغة؛ وانخفاض سعر صرف الليرة السورية.

بدائل تحسين المعيشة على المدى القصير

أورد التقرير مجموعة سياسات وخيارات لتحسين مستوى المعيشة في الأجل القصير في سورية تركزت على جوانب إدارة الطلب وتنشيطه، بواسطة مجموعة كبيرة من الإجراءات والسياسات، والتي يتعين على الحكومة القيام بها، وتضمنت تشجيع الصناعات الحرفية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتنامية في الصغر وتحفيز ورشات العمل المهنية والحرفية، وذلك عن طريق التدريب